جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / كلية الحقوق والعلوم السياسية/ ماستر1 تخصص قانون دولي

امتحان السداسي الثاني في مقياس التحكيم الدولي - الإجابة النموذجية

الاسم واللقب: ..... الفوج ..... رقم التسجيل .....

السؤال الأول: قارن بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم. المجموع (06) نقاط

يعتبر كل من شرط التحكيم ومشارطة التحكيم صورًا لاتفاق التحكيم، فيتم التحكيم بين الدول بناءً على وجود أحدهما. (01)

ومع ذلك فهما يختلفان عن بعضهما في عدة نقاط:

- الفرق الجوهري هو وقت إبرامهما، فبينما يتم إبرام شرط التحكيم قبل وقوع النزاع، تبرم المشارطة بعده. (03)

- موضوع النزاع غير محدد في شرط التحكيم، فهو يتعلق بنزاعات محتملة في المستقبل، بينما هو معلوم ومحدد في مشارطة التحكيم. (01)

- الشرط في الأصل عبارة عن بند ضمن الاتفاقية وينشأ غالبا في الجزء المخصص لسبل حل النزاعات، بينما مشارطة التحكيم هي اتفاق مستقل (01)

السؤال الثاني: أجب بصحيح أو خطأ مع التعليل في كلتا الحالتين. المجموع (14) نقطة

1. يعتبر التحكيم عقد رضائي ملزم لجانبين.

(خطأ) رغم اعتبار البعض أن التحكيم ذو طبيعة عقدية، إلا أنه من الصعب النظر إليه كعقد، فالعقد في حد ذاته لا يحسم النزاع كما أنه لا يعتبر جوهر التحكيم. وهذا ما جعل الاتجاه الراجح يذهب لاعتبار التحكيم ذو طبيعة خاصة ويتمتع بذاتية مستقلة (02)

2. يمكن الاستعانة بمجلس الأمن لتنفيذ أحكام التحكيم الدولي.

(صحيح) في حال رفض أطراف النزاع الامتثال لقرار التحكيم، فإنه يمكن اللجوء إلى مجلس الأمن ليجبر على التنفيذ، على اعتبار أن عدم التنفيذ من شأنه أن يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين (02)

3. كان التحكيم في قضية ألباما تحكيما مؤسسيا إجباريا وفق نظام المحكم الفرد.

(خطأ) كان التحكيم في قضية ألباما تحكيما حرًا لأنه لم يكن أمام مركز أو مؤسسة معينة، وهو تحكيم اختياري تم بناءً على مشارطة تحكيم بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد تشكلت هيئة التحكيم من خمسة أعضاء وليس محكما واحدا (02)

4.يمكن لأي دولتين متنازعتين حل نزاعهما بواسطة التحكيم أمام منظمة التجارة العالمية.

(خطأ) يجب أن تكون الدول التي تلجأ لحل نزاعاتها بواسطة التحكيم أمام منظمة التجارة العالمية أعضاء فيها. فالتحكيم في إطار المنظمة يقتصر على الأعضاء فقط. (02)

5. يمكن حل النزاعات الدولية القانونية وحدها بواسطة التحكيم

(خطأ) رغم وجود فكرة التمييز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية، إلا أن القضاء الدولي عبّر في عدة قضايا عن موقفه والمتمثل في أن هذا التمييز هو عديم القيمة، وأنه لا يمكن التخلي عن الفصل في النزاعات مهما بلغت درجة أهمية جوانبها السياسية. (02)

6. يصدر حكم التحكيم التجاري الدولي ممهورا بالصيغة التنفيذية

(خطأ) لتنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي لابد من استصدار أمر التنفيذ من القضاء الوطني للدولة المراد تنفيذ الحكم على أراضيها. (02)

7. يجوز الطعن في أحكام التحكيم الصادرة عن الغرف الخاصة والتحكيم السريع. (كلا نوعي التحكيم أمام منظمة التجارة العالمية)

(خطأ) يجوز الطعن في الأحكام الصادرة عن الغرف الخاصة أمام هيئة الاستئناف، بينما لا يمكن الطعن في الأحكام الصادرة بواسطة التحكيم السريع. (02)